

Distr.: General
29 July 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم مذكرة مفاهيمية للمناقشة المفتوحة التي سيجريها مجلس
الأمن عن الأطفال والنزاع المسلح يوم الثلاثاء ٢ آب/أغسطس ٢٠١٦ (انظر المرفق).
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رملان إبراهيم
سفير ماليزيا وممثلها الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية

مناقشة مجلس الأمن المفتوحة عن الأطفال والنزاع المسلح

٢ آب/أغسطس ٢٠١٦

”في المقام الأول، يمثل هذا التقرير دعوة للعمل. إذ أن من غير المقبول إطلاقاً أن نرى بهذا الوضوح وعلى هذا الشكل المتواصل الهجوم على حقوق الطفل وأن نعجز عن الدفاع عنهم. ولا يغتفر أبداً أن يُهاجم الأطفال وأن ينتهكوا ويقتلوا دون أن يشور ضميرنا أو أن يشعر بغضاضة في كرامتنا. فهذا يمثل أزمة عميقة تتعرض لها حضارتنا.“

غراسا ماشيل

عشرون عاماً من خطة العمل في مجال الأطفال والنزاع المسلح

عشرون عاماً مضت على صدور تقرير غراسا ماشيل، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥٧/٤٨، ودعوتها للعمل التي وجهتها إلى المجتمع الدولي لكي يحافظ على دوره البالغ الأهمية بالتذكير على نحو عاجل ومتواصل بأن الأطفال لا يزالون اليوم يتأثرون بشكل غير متناسب أثناء النزاع المسلح وفي أعقابه. وقد عرضت الدراسة الشاملة التي قدمتها تفاصيل العواقب الوخيمة التي يعاني منها الأطفال في مناطق النزاع، ودفعتُ بالعالم إلى اتخاذ تدابير جماعية دولية خلال السنوات العشرين الماضية للاستجابة لاحتياجات الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح.

وأطلق التقرير أيضاً شرارة تطوير إطار معياري فريد من نوعه استند إلى مجلس الأمن وأنشأ آليات للرصد والإبلاغ تُعنى بالانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال في سياق النزاع المسلح. كما أوجد التقرير أدوات للتعامل مع الأطراف ومساءلتها عن مسؤولياتها المتعلقة بحماية الأطفال بموجب القانون الدولي. وتشمل النجاحات والإنجازات الملحوظة التي حققها هذا الإطار ما يلي:

(أ) الإفراج عن ١١٥ ٠٠٠ طفل من القوات المسلحة والجماعات المسلحة منذ عام ٢٠٠٠^(١). وقد أفرج عن ٨ ٠٠٠ طفل في عام ٢٠١٥ وحده؛

(ب) توقيع ٢٥ خطة عمل مع أطراف النزاعات ترمي إلى وقف الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وأدى أكثر من ثلث خطط العمل هذه إلى رفع أطراف معنية من القائمة؛

(ج) نشوء توافق آراء دولي^(٢) حول وجوب عدم تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع مهما كانت الظروف وحول ضرورة حمايتهم من جميع الانتهاكات الجسيمة.

وقد جاء التغيير الدائم كنتيجة مباشرة للرؤية التي حملتها الدول الأعضاء والمتمثلة في إنشاء ولاية خاصة بالأطفال والنزاع المسلح، والتدابير التي اتخذتها في هذا الشأن، وكناتج لعمل مجموعة عريضة من الجهات الفاعلة على المستوى العالمي، ومنها الأمم المتحدة. ويكتسي استمرار العمل الجماعي من جانب المجتمع الدولي أهمية كبرى للمضي في تعزيز وتدعيم حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

المعالم الرئيسية لما تحقق من تقدم في قضية الأطفال والنزاع المسلح خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦

١ - تعزيز الالتزام السياسي بالقضاء على تجنيد الأطفال واستخدامهم

شددت الحكومات المشاركة في حملة "أطفال ليسوا جنوداً" خلال سنوات ثلاث، فيما أبدته من التزام سياسي وتصميم، على المعيار الدولي الذي يقضي بحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح. وقد وقّعت الحكومات الثماني المعنية جميعها على خطط عمل مع الأمم المتحدة للقضاء على تجنيد البنين والبنات واستخدامهم في القوات المسلحة الوطنية، وكان أحدثها خطة عمل السودان في آذار/مارس ٢٠١٦. ومن الجدير بالذكر بصورة خاصة حذف تشاد من القائمة في عام ٢٠١٥ في أعقاب استكمالها لالتزاماتها بموجب خطة العمل.

(١) يستند المجموع إلى أرقام وردت في تقارير الأمين العام السنوية عن الأطفال والنزاع المسلح اعتباراً من عام ٢٠٠٠.

(٢) تشمل الأمثلة على ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة الذي وقعت عليه ١٧٩ من الدول الأعضاء وصادقت عليه ١٦٥ من الدول الأعضاء؛ وحملة "أطفال ليسوا جنوداً" التي نظمتها مكتب ممثلة الأمين العام الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح بالاشتراك مع اليونسيف بغية القضاء على تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الأمن الوطنية الحكومية؛ والرصد والإبلاغ عن ستة انتهاكات جسيمة بموجب إطار مجلس الأمن.

وينبغي مواصلة تدعيم الزخم الذي أنتجته الدول الأعضاء نحو تحقيق هذا الهدف، وذلك بمواصلة تقديم الدعم الدولي بعد عام ٢٠١٦، كما ينبغي النظر في تكثيف العمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول للحصول على ضمانات مماثلة.

٢ - أهمية إدراج الشواغل المتعلقة بتجنيد الأطفال في عمليات السلام وفي العمل مع الجماعات المسلحة من غير الدول

أكدت المناقشات المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن في آذار/مارس^(٣) وحزيران/يونيه ٢٠١٥ على أهمية التعامل مع الجماعات المسلحة من غير الدول فيما يتعلق بمسائل حماية الأطفال، عندما تسنح الفرصة، بما في ذلك في سياق عمليات السلام. وكثيراً ما تتيح مسائل حماية الأطفال نقطة البداية للجمع بين الأطراف المتعارضة للمناقشة، كما يمكن أن تفتح المجال سياسياً للدخول في مسائل أخرى. وقد تحققت فرص كهذه منذ إجراء المناقشة المفتوحة الأخيرة وكانت النتائج مشجعة.

من ذلك مثلاً أن العمل الذي قاده الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى أدى إلى توقيع اتفاق، في إطار محفل بانغوي في أيار/مايو ٢٠١٥، ينهي تجنيد الأطفال واستخدامهم، بالإضافة إلى إنهاء انتهاكات جسيمة أخرى مرتكبة ضدهم. وفي أعقاب ذلك الاتفاق، قامت الجماعات المسلحة الموقعة عليه بتسريح ٢ ٠٠٠ طفل والإفراج عنهم، وقد تم خلال عام ٢٠١٥ الإفراج عن أكثر من ٣ ٠٠٠ طفل في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وتمثل تطور آخر شديد الأهمية فيما أبدته حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي من استعداد، بدعم من الأمم المتحدة، لإدراج شواغل حماية الأطفال في محادثات السلام. وقد تكللت المحادثات هذه بالتزام القوات المسلحة الثورية الكولومبية في عام ٢٠١٦ بإنهاء استخدام الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر، وإعلان عام من قبل الجانبين بشأن وضع برنامج، يشكل جزءاً من عملية السلام في كولومبيا، لإعادة إدماج جميع الأطفال المسرحين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

٣ - التشديد على ضمان حصول الأطفال على التعليم والرعاية الصحية

واصلت قرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢١٤٣ (٢٠١٤) تأكيد الأهمية العاجلة لحماية المدارس والمستشفيات في النزاع المسلح ضماناً

(٣) ورقة غير رسمية أعدها البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة (A/69/918-S/2015/372).

لحصول الأطفال على التعليم والرعاية الصحية بشكل آمن. ومؤخراً، دعا قرار المجلس ٢٢٨٦ (٢٠١٦) أطراف النزاع بصورة محددة إلى ضمان احترام وحماية جميع العاملين الصحيين والإنسانيين المنخرطين في مهام طبية، ووسائل نقلهم ومعداتهم، وكذلك المستشفيات وغيرها من المرافق الطبية.

وقد أمّن إعلان المدارس الآمنة المعتمد في مؤتمر أوصلو بشأن المدارس الآمنة في أيار/مايو ٢٠١٥، والذي جاء نتيجة لعملية شاركت في دفع عجلتها الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجهات النشطة في مجال حماية الطفل، تأييد ٥٤ بلداً حتى الآن للمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع. وهناك عدد من البلدان دأبت على تقديم المثل الصالح فيما يتعلق بالتدابير الملموسة والعملية لوقف ومنع استخدام المدارس للأغراض العسكرية، من خلال إدراج هذه المسألة في التدريب والأوامر العسكرية والتوجيهات السياسية وإدخالها في سياق وضع السياسات والمبادئ.

الاستجابة للتحديات المتواصلة غير المسبوقة

كانت غراسا ماشيل قد أبرزت في تقريرها الأنماط والخصائص المتغيرة للنزاعات المسلحة المعاصرة والتي تسبب في ضرر جسيم يقع على الأطفال، من قبيل انتشار الأسلحة الخفيفة، والتوترات الناتجة عن أوجه انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتآكل شبكات الدعم المجتمعي التقليدية، وتأثير وسائل الإعلام، وغيرها. ومازلنا اليوم، وبعد عشرين عاماً، نسعى جاهدين لمعالجة هذه المسائل، كما أننا نشهد في الوقت نفسه تغيرات هامة في طبيعة النزاع المسلح، وهي تغيرات تستدعي اهتماماً عاجلاً ورداً خلاقاً من جانب المجتمع الدولي.

وهناك اتجاه يثير القلق العميق، أشار إليه أيضاً تقرير الأمين العام، يتمثل في تزايد لجوء الجماعات المسلحة إلى العنف المفرط وتجنيد الأطفال واستخدامها لهم. ولا يقتصر الأمر على كون الأطفال مهددين باستهدافهم بالمجمعات، فقد باتت الجماعات المسلحة، من قبيل تنظيمات الشباب وبوكو حرام والدولة الإسلامية في العراق والشام، تستخدمهم في ارتكاب أعمال العنف. وتتفاقم معاناة الأطفال بواقع كونهم كثيراً ما يعاملون كتهديد أممي دون أن ينظر إليهم باعتبارهم في المقام الأول ضحايا، وبأنهم يخضعون للوصم في مجتمعاتهم المحلية بعد عودتهم إليها.

كما تولد النزاعات المسلحة الممتدة في أفريقيا والشرق الأوسط تدفقات غير مسبوقة من اللاجئين الباحثين عن الأمن والحماية داخل الحدود الوطنية وخارجها، وقد ضرب حجم هذه التدفقات أرقاماً قياسية إذ زاد عدد اللاجئين على ٦٠ مليوناً

من الناس في عام ٢٠١٥. ويشكل الأطفال شريحة غير متناسبة من الهاربين من ذلك العنف، وكثيراً ما يقومون برحلات شديدة الخطر لتجنب حالات النزاع. وفي عام ٢٠١٥، كان الأطفال دون الثامنة عشرة من العمر يمثلون نصف مجموعات اللاجئين، أي بزيادة نسبتها ٤١ في المائة عن السنة السابقة. وخلال العام نفسه، قدم الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم ما مجموعه ٩٨ ٤٠٠ طلب لجوء، بالمقارنة بعدد هذه الطلبات الذي كان قد بلغ ٣٤ ٣٠٠ طلب في عام ٢٠١٤^(٤).

وهناك أخيراً التحدي الدائم المهمل المتمثل في تقديم خدمات إعادة إدماج الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح وإعادة تأهيلهم على الأجل الطويل. ونظراً لأن معظم الاهتمام والتمويل يوجهان للإغاثة والاستجابة في حالات الطوارئ، فإن هناك مهمة كبرى تتلخص في توفير الدعم الطبي والنفسي والاقتصادي والتعليمي للأطفال الناجين من النزاع، وهو دعم ضروري لبناء مستقبل لهم. وفي هذا المجال، كثيراً ما تُهمل الاحتياجات الخاصة للفتيات المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة، وغيرهن من الأطفال الضعفاء، بما في ذلك الأطفال من ذوي الإعاقة والأطفال غير المصحوبين والأيتام. فهذه الاحتياجات تستحق مزيداً من الاهتمام.

وعلى وجه الخصوص، يمثل الأطفال من ذوي الإعاقة إحدى الفئات الاجتماعية الأشد ضعفاً وتهميشاً في حالات النزاع المسلح. فالأطفال الذين لديهم إعاقات سابقة يصبحون، هم وأسرهم، أكثر ضعفاً ويواجهون مزيداً من مخاطر السقوط ضحايا للعنف والتمييز والاعتداء والإهمال. كما يواجه الأطفال مزيداً من مخاطر التعرض لإعاقة طويلة الأجل في حالات النزاع، سواءً بدنياً أو نفسياً، وهي إعاقة تتفاقم بسبب تفكك نظم الصحة والصرف الصحي أثناء النزاع المسلح.

المناقشة السنوية المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح

ستعقد رئاسة مجلس الأمن الماليزية مناقشة مفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح يوم الثلاثاء ٢ آب/أغسطس ٢٠١٦. وستتيح المناقشة المفتوحة بمثابة منصة للدول الأعضاء لمناقشة أمور منها التقرير الخامس عشر الصادر عن الأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح، ولتحديد ملامح التقدم المحرز خلال عام ٢٠١٥ في مكافحة الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح.

(٤) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاتجاهات العالمية: التشريد القسري في عام ٢٠١٥. (جنيف، ٢٠١٦).

والدول الأعضاء مدعوة لعرض ما يلي على نحو بارز في مداخلاتها: (أ) المبادرات الوطنية وأشكال التعاون الدولي التي حققت نجاحاً في تعزيز سلامة الأطفال وحمايتهم في النزاع المسلح، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بمكافحة إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة من العقاب؛ (ب) التوصيات والأفكار حول سبل التصدي للتحديات المتواصلة غير المسبوقة التي يواجهها الأطفال في حالات النزاع المسلح؛ (ج) مقترحات ملموسة صالحة للتنفيذ ترمي إلى تحسين حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك التدابير التي يمكن اتخاذها على مستوى مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة.

المشاركة ومقدمو الإحاطات

سيلقى الأمين العام الملاحظات الافتتاحية. وستقدم ليلي زروقي، ممثلة الأمين العام الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح التقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح، وستلونها أنتوني ليك، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة الذي سيتحدث أمام مجلس الأمن. كما سيلقى بكلمة أمام المجلس أحد ممثلي المجتمع المدني (سيؤكد فيما بعد) حول أثر النزاع المسلح على الأطفال.

وتُشجع الدول الأعضاء على ألا تتجاوز مدة بيانها أربع دقائق، وعلى توزيع نص تلك البيانات الكامل. ولا يُتوقع أن تتمخض المناقشة المفتوحة عن نتائج رسمية يُصدرها مجلس الأمن.